دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السلطة السياسية و منطق التكامل المنهجي : دراسة في الخصائص المنهجية لعلم السياسية المعاصر
المصدر:	مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية
الناشر:	جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق
المؤلف الرئيسي:	محمد، عبدالغفار رشاد
المجلد/العدد:	ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الصفحات:	543 - 590
رقم MD:	142025
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	المؤسسات السياسية، السلطة السياسية، الفكر السياسي، النظم السياسية، العلوم السياسية، تدريس السياسة، التنمية السياسية، السلوك السياسي، تقييم المناهج، العلوم الاجتماعية، علم النفس السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/142025

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السلطة السياسية ومنطق التكامل المنهجى

دراسة فى الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر

د. عبد الغفار رشاد محمد

* مقدمـــه :

** السلطه : المفهوم المركزى لعلم السياسه :

ان المجتمع المعاصر لا يمكن له ان يحيا ويحافظ على بقائه فقط على اساس من المبادىء او القيم والمثاليات وحدها، او حتى المؤسسات التى تعكس قيم كالعداله او الحريه وحدها، فذلك المجتمع لكى يستمر فى الوجود، فان القرارات يجب ان تتخذ، والصراعات تحل، والسلطه ايضا يجب ان تمارس، حتى تظل مقومات الحياه قائمه ودائمه (١) .

اصبحت السلطه السياسيه تحتل بؤرة اهتمام علم السياسه (٢)، ويجعل ديفيد ايستون من السلطه المفهوم المركزى لعلم السياسه

١- انظر: Bernard Manin. On Legitimacy and Political Deliberation. Political Theory. vol. 15 No.3 August 1987. p.362

٢ - يعتبر بعض الكتاب السلطه او القوه بالنسبه لعلم السياسه كالنقود بالنسبه لعلم الاقتصاد بالنظر الى طبيعتها السياسيه المتماثله فيها. انظر مثلا:

Mark O.Dickerson & Thomas Flanagan. An Introduction to Government and Politics: A conceptual Approach (New york: Methuen Publications, 1986) p.17.

المعاصر (٢)، بمختلف فروعه وموضوعاته ومجالاته، الامر الذى يعطى اهميه خاصه لدراسة ظاهرة السلطه السياسيه، سواء من حيث خصائصها المنهجيه، او اصولها ومقوماتها الفكريه، او من حيث مصادرها وصورها والاسس التى تستند اليها.

وتكتسب دراسة السلطة اهميتها فى المجتمع المعاصر، خصوصا وانها ظاهره ملموسه عادة فى كل اوجه الحياه، وعلى الاخص عندما تكون جديره بحماية حياة المواطن، وحفظ مقومات الامن والنظام من عوامل ومظاهر الاضطراب والعبث والفوضى والانهيار، بالرغم مما قد يرتبط بها احيانا من ترتيبات او اجراءات، او من تقييد او تحديد للحركه. بل وقد تفرض الضروره احيانا اجراءات معينه للقمع واستخدام العنف، او القهر والقوه فى صورها العاريه او الماديه المكشوفه (٤). ذلك ان روح الفوضى والاضطراب قد تتحدى السلطه وتفرض عليها مثل هذه الاجراءات والترتيبات.

بمعنى آخر قد يكون ممكنا الدفاع عن استخدام العنف، خصوصا فى حالات يكون من المتوقع لهذا الاستخدام ان يحفظ او يخلق من حدة

---

٢ - وهذا يفرض فى رايه البحث عن معنى السلطه والمجتمع والسياسه وذلك فى اطار دراسته للتوزيع السلطوى للقيم، كخطوه اولى فى طريق الكشف عن مركز وبؤرة اهتمامات البحث السياسى راجع:

David Easton. The Political System-An Inquiry into the State of Political Science (New york:Alfred A.knopf,1953) p.129

٤ - راجع تفصيل ذلك فى: Yves R. Simon. A General Theory of Authority (Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1973) p.19.

وحجم المظالم او المعاناه بشكل يفوق حدة وحجم المعاناه او المظالم التى قد تترتب على هذا الاستخدام للعنف (٥).

وتتعرض دراسة السلطة - بالرغم من اهميتها - لقدر كبير من التشكيك فى نوايا الباحث واهدافه الحقيقيه، ومع ذلك لا يشك احد فى اهمية السلطه ومحوريتها فى المجتمع بجميع مظاهر الحياه فيه (٦).

لكن مهمة الباحث قد تتجاوز هذه الشكوك، ويصبح هدفه ابراز الواجب الاخلاقى الذى يفرض طاعة السلطه فى المجتمع الديمقراطى، بعباره اخرى توضيح اهمية وضرورات السلطه السياسيه، وتوضيح حقيقة ان المحكومين مرتبطين بل وملتزمين بطاعة سلطه حكومتهم الشرعيه، عن وعى وادراك، فى ممارساتها الشرعيه، لمظاهر قوتها واختصاصاتها (٧).

من هنا تتاكد اهميه ما تقوم به السلطه، فى ظل النظام، سواء تجسدت هذه السلطه فى شكل الاشخاص او المؤسسات، او فى شكل الدساتير والقوانين والقواعد الاخرى المستقره، او اخذت شكلا اخلاقيا معنويا او دينيا. وهذا النظام قد يكون نتيجه يفرضها العقل والحركه المقصوده

---

٥ - ويمثل هذا شرطا اوليا لاى استخدام ممكن الدفاع عنه للعنف، كما قد يستخدم العنف بواسطة اولئك الذين لا يملكون قوه كتعويض عن عدم العداله فى توزيع القوه. راجع فى ذلك :

David Miller. The use and Abuse of Political Violence. Political Studies. vol xxxll. No.3. September 1984. pp.401-419.

٦ - انظر : Yves R. Simon. op.cit. p.13

٧ - Ibid., p.163

المخطط، او يكون النظام نتيجة تلرضها عمليات المنافسه والاكراه، وما يرتبط بهما من مساومه وعلاقات قوه وعمليات لاتخاذ القرارات (٨).

وتشير هذه الدراسه تساؤلات عديده حول كيفية الاقتراب من ظاهرة السلطة، والاطر المنهجيه الملائمة لدراستها؟ وذلك فى ضوء التطور المنهجى فى علم السياسه، وما اسفر عنه هذا التطور من نتائج اهمها:

اولا : عودة الاهتمام بالمؤسسات السياسيه، وان كان اهتماما يأخذ شكلا حديثا ومن خلال المناهج الحديثه وادوات البحث والمفاهيم الجديده جنبا الى جنب مع الاهتمام بالجوانب القيميه والسلوكيه لظاهرة السلطه.

ثانيا: الاهتمام بالمحتوى الاجتماعى، للعمليه السياسيه، والتاثير الذى يمثله السياق المحيط بهذه العمليه.

ثالثا: الخصائص المنهجيه لعلم السياسه المعاصر، وهى الخصائص التى تؤكد اهمية نظرية التكامل المنهجى، وضرورتها فى ظل معطيات معينه.

---

٨ - Jomes G. March & Johan p.Olsen. Te New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life. The American Political Science Review. vol. 78.No3. September 1984.p.743

ويتناول البحث موضوع الدراسه فى قسمين، اولهما بعنوان"نحو اطار منهجى لدراسة السلطه السياسيه"، ويتضمن التطور المنهجى فى علم السياسه، بايجاز، وعودة الاهتمام بالمؤسسات السياسيه، والعمليه السياسيه وفق المعالجه الحديثه التى تبرز اهمية السياق او البيئه المحيطه بهذه العمليه، وكيف انعكس التطور المنهجى على دراسة السلطه السياسيه. اما القسم الثانى فيخصص لدراسة الخصائص المنهجيه لعلم السياسه المعاصر، والاعتبارات التى تفرض التكامل المنهجى.

" اولا: نحو اطار منهجي لدراسة السلطه السياسيه "

* التطور المنهجي في علم السياسه :

حدث تحول جوهري في علم السياسه منذ انتهاء الحرب العالميه الثانيه، يصف بعض الكتاب هذا التحول باعتباره بمثابة "ثورة منهجيه"(٩)- ويعتبر ديفيد ايستون ان ا لنظريه السياسيه تجتاز مرحلة المخاض لثورة كبرى (١٠)- نظرا لاتساع وتعدد جوانبها وابعادها وتاثيراتها على موضوعات البحث ومناهجه وادواته ونطاقه (١١).

---

٩ - يوضح ايستون مدى "التحولات الراديكاليه" - على حد تعبيره- التي اجتازها علم السياسه في النصف الاول من القرن العشرين. راجع في ذلك :

David Easton. op.cit., p.67.

كما يؤكد على اهمية معرفة مراحل التطور المنهجي لاي علم، اجتماعي او طبيعي، انظر .p.53 .

١٠- راجع في ذلك: David Easton. A systems Analysis of Political Life (New york: John Wiley & Sons, Inc., 1967) p.4.

١١- انظر على سبيل المثال: Roy C.Macridis."A survey of the Field: of Comparative Politics,"in: Harry Eckstein & David E. Apter (eds.) Comparative Politics (New york: The free Presss, 1963) pp.43-51.

وانظر ايضا د.كمال المنوفي. مقدمه في مناهج وطرق البحث في علم السياسه (الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٤) ص ص ١٢-٢٢ .

ونتيجة لهذا التحول فان علم السياسة لم يعد علم الدوله الذى يركز على الجوانب القانونيه والدستوريه، واجهزة الحكم، واختصاصاتها (١٢)، وانما اضحى علما يعالج موضوعات جديده بأساليب وادوات ومناهج حديثه. لقد تراجعت اهمية الجوانب القانونيه والشكليه، وان لم تتلاشى تلك الاهميه، وتبلورت موضوعات وافكار ومناهج وادوات جديده، كالصراع والاتصال والتكامل وصنع القرار، وتحليل النظم والمباريات والجماعات، وبدأ استخدام ادوات كالمقابله والملاحظه والاستبيان وتحليل المضمون وغيرها، وتحول التحليل السياسى بشكل متزايد من الطابع الشكلى الجامد احيانا، او اللفظى احيانا اخرى، الى طابع ديناميكى تجريبى (١٣).

لقد كان التقليد القديم لعلم السياسه - قبل هذا التطور - يركز على دراسة المؤسسات السياسيه (١٤)، وفى هذا الاطار كان الطابع الشكلى المكونى الجامد يغلب على تلك الدراسه، ثم بدأت تتبلور التقاليد المنهجيه الحديثه فى علم السياسه، والتى تهتم، على

١٢- عن مفهوم الدوله واهميتها لعلم السياسه بالمفهوم الحديث راجع:

David Easton. The Political System-An Inquiry Into the State of Political Science. op.cit., pp.106-115.

١٣- راجع مثلا: Harry Eckstein & David E.Apter (eds.) op.cit., p.v.

١٤- انظر فى ذلك William H. Riker. Implications from the Disequilibrium of Majority: Rule for the Study of Institutions. The American Political Science Review. vol.74.No.2 June 1980 p.432.

نحو متوازن ومتكاملء، بدراسة القيم والاتجاهات والتفضيلات والاراء(١٥)، جنبا الى جنب مع الاهتمام بدراسة المؤسسات. وهى دراسة اخذت شكلا حديثا يتسع ليشمل منظمات رسميه ومؤسسات قانونيه واجهزة بيروقراطيه وغيرها من مؤسسات تحتل دورا مسيطرا فى الحياه المعاصره، جنبا الى جنب مع المنظمات غير الرسميه، والجماعات المختلفه التى تضم معظم الفاعلين الرئيسيين فى الحياه السياسيه المعاصره (١٦).

* عودة الاهتمام بالمؤسسات :

يمثل التاكيد على المؤسسات تراثا كلاسيكيا فى علم السياسه، منذ ان جمع ارسطو ووصف نحو ١٥٠ دستورا، معتقدا ان الدساتير تحدد النتائج الاجتماعيه ونمط الشخصيه الفرديه. وهذه الاهميه الاوليه، والتى عرفت منذ القدم، للمؤسسات استمرت تفرض على الباحثين الا يتجاهلونها او يقللون من قيمتها فى البحث، وتتجه البحوث الحديثه الى الاهتمام بالمؤسسات، وذلك الى جانب الاهتمام بجوانب القيم والاتجاهات ومعايير السلوك، وما يسميه بعض الباحثين المهاره والفن السياسى(١٧).

١٥- Ibid. pp.432-433.

١٦- James G.March & Johan p.Olsen. op.cit., p.734.

١٧- انظر: William H.Rkier-op.cit., p.433

والذى يرجع الاهتمام بالقيم الى التراث المسيحى وارتباطه بالمعايير الاخلاقيه .

لقد عاد الاهتمام مره اخرى فى اطار علم السياسه المعاصر بالمؤسسات السياسيه، الامر الذى يقود بعض الباحثين الى استنتاج امكانية عودة الاهتمامات القديمه وما يرتبط بها من مناهج وادوات وموضوعات تقليديه، استخدمت فى اطار علم السياسه التقليدى، سواء فى شكلها القديم، او فى ثوب جديد. وهذا الاستنتاج- بالرغم من وجاهته الظاهريه- قد لا يكون صحيحا فى كل عناصره ومدلولاته، خصوصا بالنظر الى مضمون ونوعية التحليلات والكتابات التى تعبر عن عودة هذا الاهتمام، او ما يمكن تسميته بالمدرسه الحديثه فى دراسة المؤسسات.

لدائرة المعارف البريطانيه، والموسوعه الدوليه للعلوم الاجتماعيه تجعل هذه المؤسسات احد المعايير الاساسيه للحضاره، وتدفعها على قدم المساواه مع معايير اخرى كالتكنولوجيا والاتصال وغيرها (١٨). وتمثل عملية بناء المؤسسات اهمية مركزيه فى تحليلات صمويل هنتنجتون (١٩). ويعتقد عالم السياسه الامريكى ما يرون وينر ان التنظيمات شرط اساسى للتقدم، لانها توفر فى المجتمع القنوات التى تتجمع فيها تفضيلات وجهود الافراد لتحقيق الغايات المشتركه، وادوات لحل وتسوية الصراعات التى تلازم المجتمعات الحديثه، ويرجع وينر نجاح مجتمع مقارنه بمجتمع آخر الى مقدرة افراد المجتمع

١٨- انظر مثلا International Encyclopedia of the social: Sciences vol. 16 (New york The Free Press, 1968) .p.210

١٩- انظر Samuel Huntington."Political Development and Political Decay."in: Claude Welch (ed.) Political Modernisation-A Reader in Comparative Political Change (Belmont, California: Wadsworth Publishing Co., Inc.), 1971. p.238

الناجح على بناء وتكييف واستمرار مؤسسات معقده لانجاز اهداف عامه (٢٠). وبدون تلك القدره على بناء المؤسسات يعاني المجتمع انهيارا تنظيميا في راى وينر .

ويعتبر ديفيد ابتر ان المؤسسات الفعاله وحدها هي القادره على ضبط المطالب وتنظيمها وتتيح لها التعبير والشرعيه، وتيسر التغيير(٢١). اما هارولد لاسويل فيركز على قدرة المؤسسات في عمليات صنع القرارات واختيار البدائل بطريقة تكفل تحقيق تفضيلات وتوقعات وقيم المجتمع وما يصبو اليه الافراد في حدود الموارد المتاحه (٢٢). كذلك اكد لوشيان باي اهميه قيم وتوقعات الافراد لضمان الفاعليه للمؤسسات وذلك دون اهمال لقدرة هؤلاء الافراد على الترابط مع بعضهم البعض والمشاركه في تحقيق اهدافهم في اطار عمل جماعي(٢٣)، او اهمال لعوامل الاحساس بالهويه التي تجمعهم وتوحد

٢٠- M. Weiner. Political Integration and Political Development in: Clande Welch (ed.) Ibid., P.193

٢١- David E. Apter. Political Change (London:Frank Cass and Co., Ltd., 1973) p.196.

٢٢- ورد ذلك في : Ralf Braibanti."External Inducement of Political- Administrative Development: An Institutional Strategy".in: Ralf Braibanti et al (eds.) Political and Administrative Development (Durham, N.C.: Duke Univ. Press, 1969) p.35.

٢٣- Lucian W. Pye. Politics, Personolity and Nation Building - Burma's Search for Identity (New Haven: Yale univ. Press 1962) p.41.

بينهم كجماعه متماسكه.

ويعتقد بريبنتى فى ضرورة ان تودى المؤسسات وظائفها كما يتفق وتوقعات وقيم الافراد المجتمع ويحفظ لهم حد ادنى من القيم التى يعتزون بها مما ييسر لهم التغلغل فى النسيج الاجتماعى والسياسى وتوليد حركه جماعيه ايجابيه، ويربط بين امكانية تحقيق ذلك وضرورة ارساء معنى للهويه من خلال المؤسسات وعمليات التنشئه واستخدام التاريخ بوجه خاص لتحقيق ذلك، وايضا الدستور الذى يجب ان يحتل مكانه مقدسه وقيمه رمزيه عليا، فى رأيه، وذلك دون تجاهل للمعايير والاتجاهات العامه السائده التى لم يتضمنها الدستور (٢٤). وتصبح المؤسسات قادره على تحويل التعبيرات الشرعيه للاراده الشعبيه الى قرارات وسياسات متخذه (٢٥).

ان المؤسسات القديمه والمؤسسات الحديثه ليست متطابقه تمام التطابق، ثم ان هناك مؤسسات حديثه، كجماعات المصالح، لم تكن معروفه من قبل، والمؤسسات القديمه التى ما زالت قائمه، كالبيروقراطيه وحتى الدوله ذاتها، تعالجها النظريات والتحليلات الحديثه فى علم السياسه من منظور مختلف، يميل الى استخدام اسهامات واضافات علوم اخرى كعلم اجتماع المعرفه، خصوصا وان المدرسه المؤسسيه الحديثه ليست خاصه بعلم السياسه وحده، وانما اصبحت تمثل اتجاها حديثا فى علوم الاقتصاد والاجتماع والانثربولوجيا وغيرها (٢٦).

٢٤- Ralf Braibanti. op.cit., pp.37-38

٢٥- Ibid. p.52.

٢٦- James G.March & Johan p.Olsen. op.cit., p.738.

وهناك اتجاه متزايد لابراز اهمية علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسات السياسيه والمؤسسات الاجتماعية المستقلة، والمتماسكة نسبيا، او على الاقل عدم التركيز على مفهوم تبعية السياق للمجتمع. فالمدرسه المؤسسيه الجديده تؤكد على دور اكثر استقلالا للمؤسسات السياسيه، وذلك دون تجاهل لاهمية السياق الاجتماعي للعمليات والابنيه السياسيه ودوافع الفاعلين السياسيين. وفكرة الاستقلال اساسيه لاثبات ان المؤسسات السياسيه اكثر من مجرد مرآه تعكس ببساطه الثري الاجتماعي. فالدوله ليست متغير تابع يقع تحت تاثير المجتمع لحسب، بل انها ايضا تؤثر فيه. واجهزة الدوله ومؤسسات التشريع والتنفيذ والقضاء كلها وغيرها ميادين للثري الاجتماعيه المتنافسه، وفي الدولة ذاتها ابنيه وتنظيمات وتجمعات للتعريف بالمصالح والدفاع عنها، وتتمتع بقدر من الاستقلال والتماسك، فالتماسك سمة تبدو جوهريه كالاستقلال، لتبرير النظر الى المؤسسه كفاعل سياسي قوي ومستقل وفعال في الواقع العملي. ومفهوم التماسك يجعل من الممكن معالجة المؤسسات باعتبارها صناع للقرارات (٢٧).

والملاحظات الامبيريقيه تشير الى ان العمليات داخل المؤسسات السياسيه، وما تطرحه التفاعلات فيها من نتائج، كمحصله لعمليات التوفيق والمساومه، تؤثر في الاحداث وفي حركة المجتمع(٢٨).

٢٧- عن التماسك والاستقلال وغيرها من شروط للفاعلية ومؤسسية التنظيمات السياسيه راجع :

Samuel Huntington. op.cit., pp.251-252.

٢٨- او على حد تعبير بعض الكتاب تؤثر في تتابع احداث التاريخ.

انظر: James G.March& Johan P.Olsen..op.cit.p719

وعلاقات التفاعل بين المؤسسات السياسيه، كالمنافسه بين الهيئات التشريعيه والبيروقراطيه قد تؤثر في الانقسامات الاجتماعيه وما يرتبط بها من انتماءات وهويات في المجتمع .

* العمليه السياسيه وفق المعالجه الحديثه :

اصبح ينظر للعمليه السياسيه، وما يرتبط بها من نتائج سياسيه، في اطار المعالجه الحديثه باعتبارها تخضع لثلاث عوامل اوليه :

اولا : توزيع المصالح بين الفاعلين السياسيين، وما يرتبط بذلك من توزيع للتفضيلات والاراء.

ثانيا: توزيع الموارد وما يرتبط به من توزيع للقوه.

ثالثا: القيود المفروضه من خلال قواعد اللعبه السياسيه، وما يرتبط بذلك من قواعد دستوريه.

وهذه العوامل قد ترجع في نشأتها وتطورها الى السياق الخارجي للعمليه السياسيه، كما قد ينظر اليها باعتبارها تنبع من داخل هذه العمليه، وكجزء لا يتجزأ منها.

فتوزيع التفضيلات والاراء، على سبيل المثال، يتطور في السياسه، كما في مختلف المجالات والقطاعات الاخرى في المجتمع، من خلال تفاعل وترابط متغيرات وعمليات التعليم والتنشئه والخبره وغيرها. وهذا ما تؤكده النظريه المؤسسيه الحديثه ، وولقا لهذه النظريه فان دور

القيادة لم يعد دور الوسيط او التوفيق بين المصالح المتبادلة، وتلبية مطالب محدده من خلال عمليات التحالف والتمويل، وانما اصبحت القيادة تضطلع بدور المعلم الذى يخلق الدوافع نحو الالتزام والمشاركة، ويعيد تعريف وتحديد الغايات. ويسهم القائد من خلال علاقات التفاعل مع القادة الاخرين، ومع الاتباع، فى عملية التحول فى التفضيلات والاراء، وفى قبول وجهات النظر واسعة الافق، والتعاون فى اطار معتقدات جديده.

وتوزيع الموارد كذلك ينبع بدوره من داخل العمليه السياسيه، ويرتبط بالحياه السياسيه ارتباطا وثيقا، فالمؤسسات السياسيه تؤثر فى توزيع الموارد، وهذا التوزيع يؤثر فى قوة الاطراف او الفاعلين السياسيين، ومن ثم يؤثر فى المؤسسات السياسيه، وفى القوه، والموقف الاجتماعى، والسمعه، والمعرفه، والالمام بالبدائل المتاحه، والقوه، وهذه كلها جوانب متشابكه لها مغزى سياسى متأصل فيها. فامتلاك منصب سياسى يذود المشارك بحقوق، ويغير من شكل توزيع القوه، وامكانيات الوصول اليها، وبدائل السياسه التى يختار من بينها القاده قد تصوغها الاجهزه القائمه، ونتائج العمليه السياسيه قد تغير وتعدل من مظاهر القوه، والسمعه، وهذا بدوره يغير يعدل من النتائج السياسيه (٢٩). وقواعد اللعبه لا يمكن النظر اليها باعتبارها خارج اطار الحياه السياسيه، فالدساتير والقوانين والقواعد العرفيه للعمليه السياسيه تسهم فى صياغة كثير من التصرفات واضفاء السلوك المحتلمه، وفى صياغة اعتبارات الشرعيه، وفى استبعاد او تعزيز اهمية بعض البدائل المطروحه قبل عملية الاختيار السياسى. وهذه القواعد ليست مفروضه بالكامل من النظام

٢٩- انظر: Ibid. pp.739-740.

الاجتماعى الخارجى، بل انها تتطور من خلال سياق المؤسسات السياسيه، وكثير من الأبنيه والاجهزه الهامه فى الدوله تستطيع ان تخلق مثل هذه القواعد، وتبلورها، وتحدد لها ضوابط تكفل الالتزام بها واحترامها، وقد يشارك فى ذلك السياسيون (٣٠).

اصبح السؤال الاساسى فى النظره المعاصره لعلم السياسه يدور حول عمليات توزيع الموارد- وهى نادره- فى وجه صراع المصالح، والقواعد التى تنظم هذه العمليات، وموقع السلطه من كل ذلك، وما تتضمنه هذه العمليات من تصرف او حركه تأخذ شكل الاختيار، وهذا الاختيار تصنعه التوقعات بشأن النتائج، وما تسفر عنه من قرارات (٣١).

اصبح علم السياسه هو علم السلطه، ويميل معظم علماء السياسه المعاصرون الى الاتفاق حول هذا التعريف(٣٢). وهذا لا يعنى ان علم

٣٠- انظر: James V.Clark."A Healthy Organization". in: Warren G.Bennis et al. (eds.) The Planning of Change (New york: Holt,Rinehart & Winston, Inc., 1969) p.290

٣١- راجع: James G.March & Johan P.Olsen op.cit., p.741. حيث يشير الكاتبان الى ان مفهوم علم السياسه كصنع للقرارات قديم فى الفكر السياسى قدم افلاطون وارسطو، ويمكن تتبعه ابتداء من الفلاسفه والكتاب السياسيين الاول وحتى هارولد لاسويل صاحب العباره الشهيره "من يحصل على ماذا وكيف؟"

٣٢- قد يجمع بعض العلماء فى تعريفه علم السياسه بين مفهومى الدوله والسلطه، على سبيل المثال يعرف الدكتور محمد فتح الله الخطيب علم السياسه بأنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعيه الذى يبحث فى علاقة الفرد بالدوله وبالسلطه فيها سواء نشأتها او شكلها ونظامها او ممارستها

انظر: د. محمد فتحى الله الخطيب. دروس فى مبادىء العلوم السياسيه (القاهره: دار النهضه العربيه ١٩٦٨) ص ١٢،١٢،٧

السياسة اصبح يرفض نظرية الدولة او يتجاهلها (٢٣)، ففى الوقت ذاته لم يعد اسيرا لها مقيدا بحدودها. وبذلك اتجه علم السياسة الى التخلص من النظرة التقليدية التى ركزت على الجوانب والهياكل الشكلية او الوصفية والرسمية المرتبطة بالدولة، والتى تجاهلت عوامل التغير والنمو الديناميكية، والمؤسسات والجماعات غير الرسمية فى المجتمع (٢٤).

* كيف انعكس التطور المنهجى على دراسة السلطة:

جاء هذا التطور فى مناهج وادوات البحث نتيجة الاتصال الوثيق بين علم السياسة والعلوم السلوكية، خصوصا علم الاجتماع، وعلم النفس (٢٥)، وانعكس هذا التطور على موضوع السلطة السياسية، فلم

٢٣- د. حامد ربيع. ابحاث فى النظرية السياسية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠) ص ص ٧٩-٨٢.

٢٤- Roy C.Macridis. op.cit., pp.45-47

وعن اهمية هذه الجماعات غير الرسمية انظر مثلا:

- Harry Eckstein."Introduction: Group Theory and the Comparative Study of Pressure Groups".in: Harry Eckstein & David Apter (eds.) op.cit., pp.389-396.

٢٥- يربط بعض الكتاب بين هذا التطور او ما يسمونه "ثورة فى المناهج" وتقدم العلوم السلوكية الجديدة الامر الذى مهد لمرحلة من البحث تزايدت فيها الدقة العلمية والقياس الكمى، والاستخدام المتكامل لعدد من المناهج فى وقت واحد راجع مثلا: Peter H.Merkl. Modern Comparative Politics (New york: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1970) pp.9-10.

تعد معالجة قاصرة على السلطة التنفيذية، او غيرها من هيئات، في شكل قانوني او دستوري او رسمي، او في صورة ما يجب ان تكون عليه هذه الهيئات، بل اصبح التفاعل الانساني والسلوك السياسي هو موضوع الدراسة، واصبح التركيز على من يمتلكون مقومات السلطة او القوة السياسية، سواء افرادا ام جماعات (٣٦)، وهكذا فان التطور في مناهج البحث الذي افرزته المدرسة السلوكية ادى الى نتائج هامة في العلوم السياسية، بالرغم من عدم اكتمال مقومات هذا التطور نحو غاياته (٣٧)، وخاصة في دراسات السلطة السياسية، بدورها، وبدات فروع ومؤسسات جديدة تضيف الى رصيد دراسات السلطة السياسية، كعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي، وتطرح نظرة انتقادية الى

٣٦- وولتر شعبيرا احد الباحثين اعتبرت السياسة تعرف بانها "ممارسة ومستطيعة القوة او السلطة"، بل اصبح كل تفاعل انساني في مواقف تثور فيها تساؤلات حول من يبادر او يوجه او يقرر- وغيرها من دلائل القوة او السلطة- يعتبر ذا طبيعة سياسية. انظر:

Willian F.Stone. The Psychology of Politics (New yorkt The Free Press, 1974) p.16

ويأخذ هذا اشكالا ومسميات عديدة مثل النخبة السياسية، او صانعي القرار، او بناء القوة، او هرم القوة وغيرها.

٣٧- بل وتؤكد بعض الدراسات أن هذا التطور قد وصل الى مرحلة اقل طموحا مما كان متوقعا، ومما وعدت به اصلا الثورة السلوكية بسبب الطابع غير النظامي والمفاهيم الخاطئة عن الطبيعة الانسانية وعدم الافادة من النتائج والمعرفة الاساسية حول السلوك الانساني. راجع تفاصيل ذلك في:

John C.Wahlke. Pre-Behavioralism in Political Science. The American Political Science Review. vol. 73 No.1. March 1979 pp.9-31

معالجات علم السياسه التقليديه ،وبيان اوجه القصور او العجز الذى ظلت تعانيه فى الماضى، وما يمكن ان تقوم به هذه الفروع والدراسات الجديده لمعالجة مثل هذا القصور او العجز.

لذلك تحاول الدراسات الحديثه الافاده من الافكار والتحليلات التى يقدمها علم الاجتماع السياسى، على وجه الخصوص، نظرا لاهتمامه بموضوع القوه والسلطه السياسيه من جهه، وتقديمه رؤيه انتقاديه فى معالجته لهذا الموضوع من جهه ثانيه.

لقد بدأ علم السياسه يتحول الى استخدام المناهج السلوكيه، او مناهج العلوم الاجتماعيه الجديده للتحليل السياسى فى العشرينيات من القرن العشرين (٢٨)، حيث ارتبط عقد العشرينات بمحاولات لتاكيد الاهميه المتزايده للتكامل بين المناهج المختلفه فى اطار العلوم الاجتماعيه، وقد تاثر علم السياسيه بهذه المحاولات، وظهر علم الاجتماع السياسى واخذ يتبلور باعتباره تطبيقا للمفاهيم والمناهج المختلفه لعلم الاجتماع على دراسة السلوك السياسى والمؤسسات السياسيه (٢٩).

٢٨- Seymour Martin Lipset."Politics and the Social Sciences: An Introduction" in: Seymour M.Lipset (ed.) Politics and the Social Sciences (New york: Oxford Univ. Press, (1969) pp. x-xi.

٢٩- حول مزيد من التفاصيل حول العلاقه بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسه راجع:

Giovanni Sartori. "From the Sociology of Politics to Political Sociology" in: Ibid., pp.65-100.

ولقد دفعت القضايا والتطورات التي شهدتها سنوات الثلاثينات والاربعينات، خصوصا مع نمو الحركات السياسيه الشموليه، دفعت الباحثين في العلوم الاجتماعيه، وبوجه خاص في اطار علم النفس وعلم الانثربولوجيا، الى تطبيق مفاهيمهم ومناهجهم لتحليل مصادر الظاهره السياسيه باشكالها وصورها المختلفه.

وشهدت فترة ما بعد الحرب العالميه الثانيه تغيرا هاما في مجال البحث والدراسه لعلم السياسه، وبدأ علماء السياسه يستخدمون الى حد كبير، وتدريجيا، المناهج، والاطر التحليليه والنظريه لعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس في التحليل السياسي، وبدات تنتشر دراسات عن الاتجاهات السياسيه والسلوك التصويتي وغيرها من موضوعات اصبحت شائعه بين الباحثين (٤٠).

يعد احد الباحثين اهمية هذا التطور ومعزاه، بالنسبه لعلم السياسه الذي اصبح بمثابة" التطبيق للعلم الاجتماعي العام على الجوانب السياسيه والحكوميه للمجتمع"(٤١)، فيعتقد ان كل العلوم الاجتماعية اصبح عليها ان تعمل من خلال نفس المفردات النظريه، ومن خلال نفس المخطط العام، فالسلوك الاجتماعي عامه يحدث من خلال الجماعات، ومن ثم تتضمن كل العلوم الاجتماعيه تفسيرا لسلوك الجماعه والقياده والقرارات والضبط الاجتماعي وما الى ذلك. بل واشار الموند الى ان النظريه السياسيه ليست نظريه للعمليه

٤٠- وكموضوعات لرسائل الدكتوراه والبحوث المختلفه راجع:
Seymour M.Lipset.Politics and the Social Sciences: Introduction, op.cit., p.xll.

٤١- Scott Greer. Sociology and Political Science. in: Seymour M.Lipset (ed.) op.cit., pp.49-64

السياسية بقدر ما هي نظرية ترتبط بعلم النفس وبعلم الاجتماع(٤٢). واشار ليبست الى ان التصنيف الى فئات وجماعات سياسية في المجتمع لا يستند الى اسس سياسية بقدر استناده الى الاسس السوسيولوجية (٤٣). واصبح علم السياسة، وهو الاقدم بين العلوم الاجتماعية، وايضا ومن منظور التطور الحالي احدث هذه العلوم، يواجه صعوبات تتعلق بتحديد مجال اهتمامه، ونطاق تحليلاته الخاصة، بمعنى آخر تحديد بؤرة اهتمام البحث، على المستوى التحليلي، وجانب السلوك الانساني الذي يتناوله، وطبيعة الاحداث والوقائع السياسية (٤٤).

لقد اخذت دراسة السياسة تتأرجح، ومنذ البداية، بين نهجين او تطبيقين، اولاهما يمثلها تركيز الباحثين على المؤسسات السياسية كتنظيمات للتغير الاجتماعي وللضبط الاجتماعي، فنظر هؤلاء الباحثين الى سلوك الدولة ومقاصد الامير باعتبارها الجوانب الاكثر اهمية، اما الثاني فيمثلها، وعلى عكس الاول، كتابات اولئك الذين اكدوا على ان العوامل والطرق غير السياسية انما تؤثر على المؤسسات والاحداث والوقائع السياسية.

٤٢- ورد ذلك على لسان ليبست. انظر:

Seymour M.Lipset. Politics and Social Sciences-Introduction, op.cit., p.ix

٤٣- Idem.

٤٤- Scott Greer. op.cit., p.64

والحقيقه ان المدرستين تختلفان فى طبيعتهما وتاكيدهما، فهل تكون الاولويه للسياسه ام للمجتمع؟ ذلك لان المؤسسات والعوامل غير السياسيه تدخل وبشكل نهائى فى مجال ومضمون العلوم الاجتماعيه المختلفه كعلم الانثربولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وغيرها. لكن العلاقه بين هذه العلوم وعلم السياسه اثارت، ومنذ البدايه ايضا، الاهتمام بشكل كبير (٤٥)

وتبرز تحليلات علم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص الاسس والجوانب الاجتماعيه للعمليه السياسيه، بما تضمه هذه العمليه من جماعات وادوار، وحركه وصراع وتغيير، وابنيه ومؤسسات وتنظيمات وقوى، وقيم وانماط ثقافيه وسلوكيه وغيرها. كذلك فان هذه التحليلات تبرز اهميه ادراك الثنائيه بين الدوله والمجتمع، وما يرتبط بها من ثنائيات اخرى مثل الحريه فى مقابل السلطه، الحكم والطاعه، الاقناع والمقاومه، الاهمال او التهميش والتمثيل او المشاركه، الحكام والمحكومين (٤٦).

وعلم الاجتماع السياسى عندما يدرس انماط السلوك السياسى والنظم وغيرها فى اطار علاقتها بالسياق الاجتماعى، فانه يقدم

٤٥- Seymour M. Lipset. Politics and Social sciences- Introduction. op.cit., p.vii.

٤٦- Heinz Eulau. Politics, Self and Society-A Theme and Variation (Cambridge, Massachussetts, Harvard univ. Press, 1986) pp. 1-2

اسهاما لتوسيع آفاق البحث والتحليل السياسى (٤٧)، وهو ما يتضح فى دراسات القوه والسلطه السياسيه فى اطار بيئتها الاجتماعيه (٤٨).

ان هناك علاقة بين السياق الاجتماعى والفرد، فالفرد لا يمكن فهمه، وما يمثله من سلوك سياسى، بمعزل عن السياق المحيط به. ولا يمكن التسليم بعقلانيه الفرد فى كل الحالات، لان التراض هذه العقلانيه بشكل دائم معناه تجاهل تاثير السياق الاجتماعى، وهو التاثير الذى يتضمن جانبين:

٤٧- انظر: - Tom Bottomore. Political Sociology (London: Hutchinson & Co., 1979) pp.7-18

- Dipti Kumar Biswas. Political Sociology-An Introduction (Culcutta: Firma Klm Private Ltd., 1978) p.4

وهناك من يؤكد ان علم السياسه قد استعار الكثير من نظريات علم الاجتماع. انظر فى ذلك :

Roy C.Macridis & Bernard E.Brown (eds.) Comparative Politics (Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1964) pp. 3-4.

٤٨- هناك اهمال تقليدى فى دراسات السياق او البيئه، بالرغم من اهمية هذا السياق، فالسلوك السياسى لا يمكن فهمه بالشكل الصحيح الا فى ضوء علاقته بالبيئه، حيث لا يمكن عزله عن السياق او البيئه

التى دفعت صاحب السلوك الى الاختيار بين البدائل المتاحه

راجع فى ذلك:

Robert Huckfeldt. Politics in Context (New york: Agathan Press, Inc., 1986) p.1,5,6.

اولا : التأثير من خلال عضوية الجماعات المرجعيه، فالسياق الاجتماعى هنا يصبح مصدرا للولاء الاجتماعى، وعضويه الجماعات.

ثانيا: التأثير من خلال التفاعل الاجتماعى. ذلك ان السياق الاجتماعى يعمل على التحويل فى مضمون التفاعل الاجتماعى.

معنى هذا ان التصرف العقلانى الرشيد لا يمكن افتراضه فى السياسه لان هناك التأثير الاجتماعى، والعلاقات المتبادله التى تربط الفرد ببيئته (٤٩). بل ويعتقد البعض ان النظم السياسيه ذاتها انما تتشكل وفق المتغيرات الاجتماعيه والطبيعيه للبيئه المحيطه بهذه النظم (٥٠).

لا شك ان دراسات الاجتماع السياسى فى تأكيدها للعلاقه المتبادله بين السياسه والمحتوى الاجتماعى- وهو الاكثر اتساعا وشمولا- قد ادى الى تحول له اهميته فى طبيعة التحليل السياسى. ويقدم علم الاجتماع السياسى نفسه على انه الاقدر على فهم ودراسة العمليه السياسيه كامله، فى سياقها الاجتماعى العام، وعلى النظره الاكثر شمولا للعوامل المؤثره فى هذه العمليه السياسيه، والاهتمام

٤٩- Ibid., P.117,155.

٥٠- Dennis Pirages. Managing Political Conflict (London, Thomas Nelson and Sons Ltd., 1976) p.13

حيث يرى الكاتب ان على القاده والزعماء السياسيين مواجهه هذه المتغيرات او البيئات وادارتها والاستجابه لما تطرحه من ضغوط وتاثيرات.

بالجوانب غير الرسميه، وغير الظاهره منها (٥١).

يعتقد علماء الاجتماع السياسى ان عالم الحياه السياسيه، وكذلك القوه والسلطه السياسيه، انما هى جزء من عالم الحياه الاجتماعيه، ومن ثم فان الاقتصار فى التحليل على تحديد رؤية القوه او السلطه او من يملكها، ومن هو الاقوى فى المجال السياسى، يمثل صوره جزئيه وربما غير صحيحه او مشوهه مبتوره. يقول احد علماء الاجتماع السياسى:"ان القوه او السلطه لا تمارس اطلاقا فى فراغ" (٥٢) بمعنى ان لها سياقها ونتائجها الاجتماعيه، ولا يهتم علم الاجتماع السياسى بمجرد وجود القوه او السلطه، وانما ايضا نظرة المجتمع اليها، ومناقشته لها، واحترامها او مخالفتها، وكيف يتم اسباغ الشرعيه عليها. وهل ترجع قوة الجماعات الحاكمه الى الاراده الشعبيه؟ ام انها قد انبثقت من خلال مناورات الجماعات صاحبة القوه او السلطه وتلاعبها بالراى العام ؟

٥١- انظر: د. على احمد عبد القادر. مقدمه فى النظريه السياسيه (القاهره: مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٦) ص ص ٢١-٢٩ .

٥٢- Martin N.Marger. Elites and Masses- An Introduction to Political Sociology (New york: D.Van Nostrand Co., 1981) p.2

راجع ايضا:

Reinhard Bendix & Seymour M.Lipset. "The Field of Political Sociology".in: Lewis A. coser (ed.) Political Sociology (New york: Harper & Row, Publishers, 1966).

معنى هذا ان دراسة السلطة السياسية - فى اطار علم الاجتماع السياسى وما يقدمه من اسهامات- تعتبر ذا مغزى خاص (٥٢)، وذلك رغم ان حقل علم الاجتماع السياسى لم يحدد تحديدا واضحا بعد، وانه ليس حقلا جديدا حيث ترجع جذوره الى القرن التاسع عشر.

٥٢- او نظره لريده كما يسميها مرجر. راجع:

Martin N. Marger. op.cit., pp.2-3, p.4.

ويعتبر الكاتب ان تحليلات علم الاجتماع السياسى للسياسة تعد اكثر دقه، بالرغم من ان كلا من علماء الاجتماع وعلماء السياسه يتكلمون نفس اللغه التحليليه ويطرحون نفس التساؤلات ويستخدمون نماذج نظريه متشابهه، ويستخدمون نفس الادوات العامه للبحث، الا انهم رغم ذلك يتميزون ويختلفون بالتاكيد فى تفسيراتهم للسياسه فى المجتمع .

ثانيا : الخصائص المنهجيه لعلم السياسه المعاصر :

يتقدم علم السياسه المعاصر رؤيه اساسيه منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن، تتميز بعدد من الخصائص والسمات المنهجيه، من اهمها :

اولا : تميل هذه الرؤيه الى النظر للسياسه على انها جزء لا يتجزا من المجتمع، وتميل بدرجه اقل الى تمييز السياسه عن مختلف الجوانب الاخرى فى المجتمع.

ثانيا: تميل هذه الرؤيه الى اعتبار الظاهره السياسيه نتاجا او محصلة للسلوك الفردى، وتميل بدرجه اقل الى ارجاع النتائج السياسيه الى الابنيه التنظيميه، وقواعد السلوك الملائمه.

ثالثا: وهى رؤيه نفعيه لانها تميل الى اعتبار التصرف او الحركه السياسيه نتاجا للمصلحه الذاتيه المحسوبه، وتميل بدرجه اقل الى ان ترى الفاعلين السياسيين باعتبارهم يتصرفون استجابة للالتزامات والواجبات.

رابعا: وهى رؤيه وظيفيه تميل الى اعتبار التاريخ بمثابة ميكانيزم فعال للوصول الى توازن ملائم على نحو فريد، وتهتم بدرجة اقل باحتمالات عدم القدره على التكيف، وانعدام التفرد او الخصوصيه.

خامسا: وتميل هذه الرؤية الى اعتبار توزيع الموارد، والى تحديد صنع القرارات باعتبارها الاهتمامات المركزيه للحياه السياسيه، وهى اقل اهتماما بالطرق التى يتم من خلالها تنظيم الحياه السياسيه حول تطور المعانى والشعارات والطقوس او الرموز (٥٤).

لقد شهد علم السياسه تحولات جذريه (٥٥)؛ بحيث نقدت الدوله، ومختلف الاشكال الشامله للتنظيم السياسى؛ اهميتها ومركزيتها فى التحليل، واصبحت السياسه تمثل بدرجة او باخرى، مرآة تعكس تفاعل عديد من عوامل البيئه او السياق المحيط بالعمليه السياسيه. وتركزت كتابات علماء السياسه اكثر فاكثر حول بنيه الطبقات الاجتماعيه (٥٦)، والتصنيف الاجتماعى للمجتمع الحديث، وما يرتبط به من توزيع للثروات والدخول، الامر الذى يوفر اساسا للتميز والاختلاف، ليس فقط على مستوى الطبقات الاجتماعيه، وانما على مستوى العمليات والابنيه السياسيه، فالاختلاف والتمييز الطبقى يجد ترجمته فى اختلاف وتمييز سياسى، وهذا ينطبق عبر المجتمعات والثقافات والنماذج، واصبح من الممكن التنبؤ بما تقرد اليه الاختلافات فى المؤسسات والتنظيم السياسى. وسلوك الفرد وتصرفاته وتفضيلاته لا تتم منعزله او نائيه عن السياق او البيئه انحالله بالعوامل والمؤثرات، وانما تتحدد فى ضوء

٥٤- James G.March & Johan P,Olsen. op,cit., p.735.

٥٥- David Easton. The Political System-An Inquiry into the State of Political Science. op.cit., pp.106-115.

٥٦- للمزيد من التفصيل حول الطبقه واهميه ما تمنحه من تميز واختلافات بين الافراد، والادوار، والمؤسسات راجع.

Edward Shils. Center and Periphery (Chicago, Chicogo Univ. Press, 1975) pp.249-255.

علاقته بالبيئه وبالظروف المحيطه والتى دفعت هذا الفرد الى اختيار البدائل المتاحه (٥٧)، وهناك العديد من الدراسات والتحليلات التى تجعل من الحياه السياسيه نتاجا لتفاعل وتاثير واحد او اكثر من هذه العوامل او المتغيرات البيئيه، كالطبقه واللغه والثقافه والجغرافيا والمناخ والسلالات والايديولوجيه والتكنولوجيا والسكان والاوضاع الاقتصاديه والدينيه وغيرها. ويبدو ان ثمة اتجاهات بان تاثير هذه العوامل فى السياسه يمكن ادراكه واثباته من خلال البيانات الامبيريقيه، بينما تاثير السياسه فى مثل هذه العوامل ليس واضحا، على الاقل بنفس الدرجه (٥٨).

من هنا كانت السمه المنهجيه الاولى لعلم الياسه المعاصر، وتتعلق بانحسار الطبيعه الاستقلاليه للظاهرة السياسيه، وارجاعها بشكل متزايد الى سياقها وبيئتها المرتبطه بها.

تفترض النظريات الحديثه لعلم السياسه فى جوهرها ان تفهم الظاهره السياسيه وادراكها بشكل جيد يكون بالنظر اليها على انها نتائج تجميعيه للسلوك سواء على مستوى الفرد او على مستوى الجماعه. فلم تعد شائعه تلك النظره القديمه الى الظاهره السياسيه باعتبارها عوامل محدده او منظمه ومعدله للدوافع الفرديه جنبا الى جنب مع اعتبارها مؤثره وفاعله من زاوية الحاجات المؤسسيه (٥٩).

٥٧- Robert Huckfeldt. op.cit., pp.5-6, p.155.

٥٨- James G.March & Johan P. Olsen. op.cit., p 735

٥٩- Ibid., pp.735 736

وتستند هذه النظريات الحديثه الى افتراضات محدده تجعل العمليه السياسيه، والنظام السياسى، مكونه اساسا من عدد كبير- نظريا- من الفاعلين الاوليين، والسلوك الانسانى لهؤلاء الفاعلين قد يكون واعيا ومحسوبا ومرنا، وقد لا يكون كذلك، وفى اى الحالات فان ارتباط هؤلاء الفاعلين تتأثر وترتبط بالسياق وبالبيئه الاجتماعيه والانسانيه. ولكى يمكن فهم السلوك الجماعى لهؤلاء الفاعلين يفترض انه مكون عند المستوى الادنى من نسيج معقد من تفاعلات وتصرفات الفاعلين الفرديين. والافتراض، وفق هذا المنظور، وعلى سبيل المثال، يجعل من سلوك اى تنظيم نتاجا ومحصله لتفضيلات وتصرفات الافراد والوحدات الفرعيه بهذا التنظيم، وتفاعلاتهم، وكل منهم يتصرف على ضوء توقعات وملابسات محدده عند هذه المستويات.

والحقيقه ان معظم فروع العلوم الاجتماعيه تجعل من تصرفات الافراد وتفضيلاتهم، محددا للسلوك والاحداث فى النظام الاجتماعى الاوسع، فالنتائج والتصرفات على مستوى النظام يفترض انها تتحدد بواسطة تفاعلات الافراد والواحدات الفرعيه المكونه لهذا النظام. وهكذا توضع الافتراضات حول اذواق وتفضيلات المستهلكين لفهم الاسواق، وحول الصوتين لفهم العمليه السياسيه، وحول البيروقراطيين لفهم الاجهزه البيروقراطيه.

وعلى هذا فان العمده المنهجيه الثانيه لعلم السياسه المعاصر هى تناولها للنتائج الكليه- الماكرو- الناجمه عن سلوك الوحدات الجزئيه- الميكرو.

لقد اصبح علم السياسه الحديث يتناول الوقائع والظواهر باعتبارها نتائج لقرارات محسوبه (٦)، وهذا لا يقتصر على علم

٦- انظر : David Apter Political Change. op.cit. p.3
حيث يرى ديفيد ابتر السياسه باعتبارها اختيار للبدائل

السياسه وحده، بل يعتبر سمه مشتركه لمختلف العلوم الاجتماعيه، فى تطورها الحديث، حيث الرؤيه الدائمه -غالبا- للسلوك الانسانى باعتباره اختيارا بين بدائل، اى صنع للقرارات، وانحسرت بذلك الرؤيه التقليديه لعلم السياسه التى اكدت على القواعد والمعايير والتقاليد التى تقيد الى حد كبير الاراده الفرديه، والتى تتجسد فى بنية مؤسسيه او دستوريه او عرفيه.

ومن هنا برزت سمه منهجيه اخرى لعلم السياسه الحديث، تؤكد ان الحياه السياسيه تتميز بانها صنع للقرارات، وما يرتبط بهذه القرارات من عمليات اختيار، وتوقعات لهذه العمليات، ومراحل تحضيريه، والاهتمام بعوامل ومتغيرات متشابكه تنبع من طبيعة صنع القرارات ذاتها وارتباطها بحدود الجهد الانسانى، وما قد يمثله من خبرات او تميز او مصالح وقيم ومشاعر وتفضيلات، وضغوط وقوى ومصادر للمعلومات قد تكون موثوقه او غير متحيزه، بدرجه او باخرى، وقد تكون غامضه او مشوهه او غير كامله وشامله.

هكذا يمكن افتراض ان المصوتين يدلون باصواتهم بطريقه محسوبه بالنظر الى مصالحهم، ورجال التشريع ينظمون التصرفات والتحالفات بما يحقق مصالحهم، والامه تدخل فى علاقات ومحالفات لتحسين اوضاعها، فالرؤيه الحديثه لعلم السياسه هى رؤيه نفعيه فى جوهرها وفى طبيعتها.

وتتجه اغلب الدراسات السياسيه المعاصره الى النظر للسلوك السياسى والمؤسسات السياسيه باعتبارها تتطور عبر شكل من اشكال عمليه تاريخيه فعاله تتحرك من خلال التكيف مع الظروف والبيئه الخارجيه للوصول الى حل فريد متميز، تمثله مرحله تعبر عن التوازن

عند نقطه محدده، ولم يعد مقبولا على نطاق واسع-كما كان الامر في الماضي- النظر الى التطور السياسي باعتباره حركه مطرده نحو مستوى اكثر تقدما. وحل محل مصطلحات التقدم في الاستخدام الحديث مصطلحات البقاء (٦١).

والمنظور الحديث لعلم السياسه يمنح عموما الاولويه والاسبقيه للنتائج المحققه، ويتجاهل بدرجه او باخرى السلوك والمتغيرات الرمزيه، او ينظر الى الرموز باعتبارها ستارا لاحراز المزيد من القوه، او ادوات يستخدمها الاكثر مهاره والاكثر قوه من اجل تعزيز قوته النسبيه في مواجهة الآخرين، او جزء من جهد عام لضبط النتائج. من هنا الاهتمام بتجميع المعلومات وتحديد بدائل السياسه المتاحه، وتحليلات المنفعه-التكلفه، واستخدام الرموز في اطار عملية السيطره على الموارد، اى اساسا من اجل القوه، كل هذا من اجل النتائج السياسيه (٦٢).

* ما الذى يفرق التكامل المنهجي:

يعد كارل دويتش العصر الذى نعيش فيه باعتباره "عصر التسييس المتزايد (٦٣)، فكثير من الظواهر التي لم تكن سياسه في الماضي، او التي لم ينظر اليها مباشره على انها سياسيه، اصبحت تعتبر ظواهر سياسيه. واصبح للسياسه صله بكل اوجه الحياه، حتى الحياه ذاتها،

٦١- James G.March & Johan P. Olsen. op.cit. p.737

٦٢- لذا تومف الرؤيه المعاصره للسياسه بانها ذراعيه. راجع:

Ibid. pp.737-738.

٦٣- Karl W.Deutsch Politics and Government-How People Decide their Fate (Boston: Houghton Mifflin Co., 1974) p.3,6,8,115.

فاحساس الفرد بالكرامه، والأمان فى الشوارع، وتعليم ابناء الشعب، وآمال وطموحات الاقليات والفئات فى المجتمع، وتوقعات العداله أو عدم العداله.... كلها تعتبر مجالات لتاثير السياسه، وهى ناجمه عن تفاعل العمليه السياسيه مع المجتمع بكامله، اى انها محصلة لذلك التفاعل الدائب المستمر للسلوك السياسى والقرارات السياسيه مع الانماط الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه للمجتمع، اى مع تلك العادات والممارسات والمؤسسات التى غالبا ما تعتبر غير سياسيه (٦٤).

ان الظواهر السياسيه هى الظواهر الاهم فى مجتمعنا، وعلم السياسه يتسع لقضايا وظواهر تمتد من القيم الى الحقائق، ومن الاهتمام بالذات الى الولاء للآخرين، وهو فى الوقت ذاته علم تطبيقى، لانه يرتبط بالممارسه، ونظرياته تثريها، وكذلك تتحداها الممارسه العمليه.

وقد يكون علم السياسه موضع غموض، وعدم وضوح لدى البعض، لكن السياسه لها موضوعاتها المحدده ومناهجها العلميه (٦٥)، بل ويعرف

٦٤- Ibid., p.31

٦٥- يحدد د. حامد ربيع شروطا للمعرفه حتى ترقى الى مرتبة العلم من اهمها:

١ - موضوع قابل للتحديد فلا يقع الاختلاط بغيره من موضوعات بما يعنى امكانية عزل وتحديد الظواهر موضوع البحث.

٢ - امكانية تكامل هذه المعرفه لتكون معرفه وضعيه لا تخضع للعواطف، وتكون كميه اى يمكن التعبير عنها رقميا، وان تتكامل فى شكل جمد من الحقائق والمدركات.

٣- منهاجية ذاتيه تنبع من طبيعة الظاهره وتعبر عن جوهرها.

لمزيد من التفصيل راجع: د.حامد ربيع. نظرية التحليل السياسى (القاهره: مكتبة القاهره الحديثه ١٩٧٠) ص ص ٢-١٠.

البعض السياسه باعتبارها "المنهج العلمي المطبق على الوقائع والأحداث السياسيه" (٦٦)، واذا كانت السياسه علم له اصوله ومناهجه وموضوعاته وفروعه التي اخذت تتطور في تخصصات دقيقه، فالسياسه كذلك فن، ومهاره، وخبرات وتدريب، او هي على حد تعبير كارل دويتش فن الممكن، او اعادة ترتيب الاولويات (٦٧).

يعرف هارولد لاسويل السياسه بانها" من يحصل على ماذا، متى، وكيف" (٦٨). اما ديفيد ايستون فانه يعرف السياسه باعتبارها "التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع" (٦٩)، وواضح ان لاسويل يشير في تعريفه الى الفرد او الشخص، بينما يوجه ايستون اهتمامه الى المجتمع في شكله الكلي العام.

٦٦- Alfred de Grazia. Political Behavior. vol. 1(New york: The Free Press, 1962) p.55.

٦٧- Karl W. Deutsch. op.cit., pp. 21-25.

٦٨- انظر Harol Lasswell. Politics-Gets What, When, How (New york: Meridian Books, Inc., 1958) p.13.

ويستهل لاسويل كتابه بقوله: ان دراسة السياسه هي دراسة للتأثير او النفوذ، وذوي التأثير او النفوذ، والذين يحصلون على اغلب الدخل ومظاهر التميز والأمان في المجتمع، بينما من يمتلك البقيه هم الجماهير.

٦٩- David Easton. The Political System-An Inquiry into the State of Political Science. op.cit., pp.129-134.

ويحتل مفهوم ديفيد ايستون اهتماما خاصا لدى الباحثين، وهو يحدد ان السياسه تتضمن:

١ - توزيعا للقيم.

٢ - هذا التوزيع يكون سلطويا .

٣ - وهذا التوزيع السلطوى يرتبط بالمجتمع ويشمله ككل .

ان بنية المجتمع وعملياته المختلفه هى التى تحدد، فى راى ايستون، الادوار، والمراكز الاجتماعيه فى المجتمع، وهذا بدوره يرتبط بمصالح او مكانات او قيم، سواء اقتصاديه او تعليميه او طبقيه، وغيرها من قيم، يتم توزيعها على نحو غير متساو فى المجتمع. والبحث السياسى له خصوصيه تميزه لانه يحاول التقصى لاكتشاف اشكال هذا التوزيع التى تاخذ طابعا سلطويا، بمعنى انه توزيع يجب ان يتم او يطاع، ومن ثم يصبح له طابع سيكلوجى اكثر منه اخلاقى. اى ان القبول يرجع الى الخوف من نتائج المخالفه، ومن عدم الطاعه وما يرتبط بها من اكراه، لكن القبول عادة ينبع من مصادر عديده، كالاخلاق والتقاليد، والعاده، او الرغبه فى التماثل، او اللامبالاه وعدم الاهتمام الكامل، جنبا الى جنب مع العامل السيكلوجى بمعنى الطاعة والقبول كونا من النتائج المترتبه على عكس ذلك. ان قبول اى قرار او سياسه ما ، رغم عدم التعاطف معه او الميل اليه، يعبر عن اولويه فى سلم القيم، تجعل حفظ النظام الدستورى وصيانته، يسبق اى مخالفه او مظهر لعدم الطاعه بالنسبه لاى قرار او سياسه ما(٧٠).

٧٠- Ibid., pp.131-133.

ولا يمكن فى الواقع رفض التحليل الجزئى لها رولد لاسويل، كما لا يمكن رفض التحليل الكلى لديفيد ايستون، عند التعريف الاجرائى- وليس التعريف الشامل المحدد الذى لا تسعى اليه هذه الدراسة فى شكلها الراهن- للسياسة.

ان كلا التحليلين له اهتمامه وتركيزه، للذات الفردية، او للمجموعة، للجزء او للكل، وهذه الادوار اجيد يمكن ان تقود المحلل الى التراقى ان السياسة يمكن اعتبارها بمثابة مجال للحركة او التفاعل، او هى نوع من التوجيه والتجميع (٧١).

بعبارة اخرى تصبح السياسة بمثابة خط متصل للفاعلين السياسيين، له نهايتين او قطبين، اولاهما تعبر عن الذات الفردية بما تمثله من حاجات الشخص وتفضيلاته ومطالبه وتوقعاته، وانتماءاته واتجاهاته، ويعبر القطب الاخر عن كلية المجتمع او الجماعة السياسية، مع التغاير والتباين فى حجم هذه الجماعة فى المجتمع المعاصر. ومن ثم فالسياسة هى مجال للحركة والتفاعل، داخلها تتداخل فيها الاتجاهات الفردية والجماعية، ولا يمكن بحال تعريفها فقط عند احد القطبين: الذات الفردية او المجتمع.

٧١- وهذا تعريف فرويد، لكنه غير كاف، لمزيد من التفصيل حول تعريف السياسة، وما يتضمنه من قاعدة لا نهاية لها من انماط وافكار للحكم، وللتنظيم، وتوزيعها، وللأبنية، والعمليات التى تجمع بين الحكام والمحكومين، وافكاليه جمع هذه الانماط فى تعريف تصنيفى راجع:

Fred M. Frohock. The Structure of "Politics" The American Political Science Review. vol. 72. No.3. September 1978.pp.359-370.

وتتناول الدراسات الحديثه التحليل على مستويين، اولهما مستوى التحليل الجزئى او الميكرو، والتركيز هنا يكون على الفرد كوحدة للتحليل، وعلاقته بالسلطه السياسيه (٧٢)، وثانيهما مستوى التحليل الكلى او الماكرو، وتركز الدراسه على الجماعه كوحده للتحليل، وعلاقتها بالسلطه السياسيه (٧٣).

وقد تناول ديفيد ابتر المستويين، الكلى والجزئى، فى تحليلة لطبيعة السياسه ، حيث اعتقد ابتر ان السياسه تمثل تفاعلا بين ثلاث ابعاد: قيميه وسلوكيه وبنائيه، وتشكل هذه الابعاد الثلاثه مقومات عملية الاختيار بين البدائل المتاحه (٧٤).

ويتضمن البعد السلوكى الذات الفرديه وما تمثله من حاجات ودوافع، وادراكات واستيعاب للمعايير والقيم الثقافيه، ودور الشخصيات المهيمنه فى خلق نماذج جديده للسلطه، عمليات التنشئه والتكيف والتدريب، قضايا الهويه والمشاركه السياسيه،تغيير الادراك والاتجاه، الاستجابه للمثير او للدوافع. ويرتبط هذا البعد السلوكى-

---

٧٢- انظر فى مستوى التحليل الميكرو دراسة ديفيد بيل حول علاقة وتاثير السلطه والقوه والنفوذ على الفرد :

David V.J. Bell. Power, Influence and Authority (New york: Oxford Univ. Press, 1975) pp.71-81.

٧٣- وحول مستوى التحليل الكلى للسلطه السياسيه يحاول بيل الاجابه عن تساؤل جوهرى يتعلق بكيف توزيع السلطه والقوه والنفوذ فى النظام ككل راجع:

Ibid., pp. 81-90.

٧٤- David Apter. Political Change. op.cit., pp 8-9.

والذى يتأثر بدراسات واسهامات علم النفس بوجه خاص (٧٥)- بوحدات تحليل على مستوى جزئى (ميكرو). اى ان الفرد، والجماعات الصغيره، تصبح هى وحدة التحليل. اما ادوات البحث المستخدمه فتشمل التجارب والمقابلات الشفهيه والمسوح باستخدام العينه والاختبارات المكتوبه واسئله الاستبيان او الملاحظه المكثفه.

وفى البعد القيمى، وكذلك البعد البنائى فان وحدات التحليل تكون على مستوى كلى (ماكرو)، حيث تشمل المجتمعات ككل، او على مستوى الجماعات، وقد تشمل الامه باسرها.

ويشير البعد القيمى الى اهمية تاريخ الفكر السياسى وعلم اجتماع المعرفه، ويهتم بموضوعات رئيسيه كالطابع القومى والشخصيه القوميه والصور القوميه والثقافه السياسيه، بما تتضمنه من معايير ونماذج سلوك واساطير وايديولوجيات واتجاهات سياسيه، وكيف تنشأ وتتكون لدى الجماعات. ويعتقد ابتر ان هذا البعد القيمى او المعيارى يمثل اتجاها تقليديا يرجع الى فترة ما قبل انفصال الفلسفه عن السياسه، والتحليل المعيارى ينظر الى القيم باعتبارها مرغوبه فى المجتمع، ويبحث كذلك فى المعايير والقواعد التى تتحكم فى تحقيق القيم فى الواقع العملى، ويحاول التحليل المعيارى ان يتجاوز ويسمو على الملاحظه الامبيريقيه للحوادث بالبحث عن المعنى الاعلى للقيم الذى يربط تلك القيم بالمجتمع موضع

٧٥- من امثله الدراسات التى حاولت استخدام مفاهيم علم النفس لخدمة التحليل السياسى،كمفهوم السلوك العقلانى. انظر:

Herbert A.Simon. Human Nature in Politics: The Dialogue of Psychology with Political Science. The American Political Science Review. vol. 79. No.2 June 1985. pp.293-304.

الملاحظه. ويفترض احيانا ان التغير في المجتمع هو نتيجة لصراع جدلي بين القيم والافكار المتعارضه.

اما البعد البنائي فانه يشير الى المؤسسات والابنيه والوظائف والادوار، والى عمليات الصراع والاتفاق والاجماع، وتوزيع السلطه، والتمثيل السياسي، والتميز والتكامل في الابنيه والوظائف (٧٦). ويميز ابتر واندرين (٧٧)، في دراسة لهما بين المؤسسات القانونيه والرسميه والاداريه، ومؤسسات الخدمه المدنيه، والاحزاب السياسيه، والجماعات غير الرسميه، كاتحادات العمال ورجال الاعمال، والمؤسسات الدينيه والمؤسسه العسكريه، والفئات او الطبقات ذات المصالح الاقتصاديه. ويؤكدان اهمية قضايا استقرار النظام واستمراريته في التحليل البنائي.

يفترض التحليل السياسي، في الرؤيه المعاصره لعلم السياسه، على الباحث الالمام والافاده من الخبره المتراكمه التي تقدمها فروع العلوم الاجتماعيه الاخرى وثيقة الصله بعلم السياسه، سواء في التحليل الكلي (الماكرو) او في التحليل الجزئي (الميكرو) او عند الجمع بينهما. وهذا المنطق يفرض على الباحث نظرية التكامل المنهجي، وهي النظريه التي تقوم على ما يمكن تسميته بوحدة العلم. فالفروع المختلفه للعلوم الاجتماعيه، كالسياسه والاجتماع وعلم

٧٦- David Apter. Political Change. op.cit., pp.186-187.

٧٧- David Apter & Charles Andrain."Comparative Government. Developing New Nations". in: Marian D.. Irish (ed.) Political Science: Advance of the Discipline (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1968) pp.82-126.

النفس والاقتصاد والانثربولوجيا لا تعتبر فى ذاتها وحدات مستقلة تماما، وبوضوح عن غيرها (٧٨).

من الصحيح ان هناك تساؤلات تجد الاجابه عنها فى علم محدد كالسياسه او الاقتصاد، مع ذلك قد يرتبط هذا العلم بغيره من علوم، كذلك فان ثمة تساؤلات عديده تفترض الاجابه عنها تكامل اكثر من منهج، والافاده مما يقدمه اكثر من علم، فالاجتماع السياسى وعلم النفس السياسى والانثربولوجيا الاجتماعيه لها اهميه خاصه ومحوريه فى التحليل السياسى على المستوى الكلى وعلى المستوى الجزئى، وعلوم الاقتصاد والقانون وغيرها تفيد الباحث السياسى، بالرغم من الرؤيه المتميزه لهذا الباحث (٧٩).

ولا يغنى احد المناهج عن غيره من المناهج الاخرى، وتفرض الظاهره موضع البحث ترتيب الاهميه النسبيه لكل منهج، فى تكامل واتساق بهدف اكتشاف جوهر الظواهر والاحداث، والقوانين التى تتحكم

٧٨- Gunnar Heckscher. The Study of Comparative Government and Politics (Londlon: George Allen & Unwin Ltd., 1973) pp.52-53.

٧٩- يمثل القانون فى راى البعض المجال التقليدى لاهتمام علم السياسه، بل وفى العديد من الجامعات تعتبر الدراسات القانونيه والحكومات المقارنه جزء من دراسة القانون المقارن. ويقدم علماء الاقتصاد مفاهيم كالمفهوم المادى للتاريخ والذى يلقى قبولا واسعا لدى كثير من الباحثين السياسيين. وتقدم العلوم الطبيعيه جوانب هامه فى دراسة الطاقه النوويه مثلا...راجع:

Ibid., pp.53-60.

في حدوثها، والعلاقات القائمه بينها بشكل موضوعي (٨٠).

لا شك ان اشكالات المنهج ما تزال تحظى باهتمام متزايد من جانب علماء السياسه، وهناك العديد من التوقعات والتساؤلات حول امكانية ان تصبح مناهج البحث اكثر نجاحا في معالجة موضوعات الدراسه، وفي تحرك علم السياسه الى مرحلة اكثر استقرارا وانتظاما، تكون النتائج فيها موضع قبول واتفاق اكثر وضوحا (٨١).

٨٠- انظر تفصيلا عن الوضعيه، واهمية المعرفه الوضعيه التي يتم الوصول اليها عن طريق البحث الموضوعي:

Edward McNall Burns. Ideas in Conflict-The Political Theories of the Contemporary World (London: Methuen & Co. Ltd., 1960). p.75.

٨١- هناك من يرى ان علم السياسه المقارنه لم يصل بعد الى مرحلة صياغة النظريات، وانه ما زال في مرحلة بناء النماذج. انظر:

R.T. Holt & John M.Richardson,Jr. Competing Paradigms in Comparative Politics. in: Robert T.Holt& John E Turner (eds.) The Methodology of Comparative Research (New york: The Free Press, 1970) pp.27-28

إرتبط علم السياسة المعاصر ، بالمنهج السلوكى ، بوجه خاص ، وقد اثار هذا المنهج ، وما إرتبط به من ادوات للبحث ومفاهيم وإفتراضات ، وبؤرة إهتمام مركزى ، تدور حول السلوك السياسى ، اثار الإنتباه إلى قضية التكامل المنهجى ، او ما يشار إليه احياناً بوحدة العلوم الاجتماعية ، إستناداً إلى الإفتراض بأن السلوك الإنسانى يمثل حقيقة كلية واحدة ، لها جوانبها الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية ، لكن إيلو يعتقد إن هذا ليس معناه اننا نستطيع ان نتعرف على السلوك السياسى فقط إذا تعرفنا على جميع جوانب السلوك الإنسانى الأخرى ، فالتكامل المنهجى إنما يعنى الإختيار بين السمات السلوكية التى تبحثها مختلف العلوم السلوكية ، والتى تبدو اكثر ملاءمة ، بوجه خاص ، لحل المشكلات السياسية .(٨٢)

والعلاقة بين السلوك والمؤسسات هى بالضرورة علاقة تحمل مضمون ان كل منهما يكمل الآخر ، ومتمم له(٨٣) ، والمعايير ، والوظائف ، والترتيبات المؤسسية إنما تعبر عن نماذج سلوكية إستقرت ، وتواترت ، عبر الزمن ، وبدوره فإن السلوك الجارى إنما تشكله ، وتوجهه ، نماذج الماضى ، التى يطلق عليها إسم المؤسسات .(٨٤)

يقول إيلو : " إن نوع المشكلات التى يصوغها عالم السياسة السلوكى لا يمكن حلها دون الرجوع إلى مفاهيم ونظريات العلوم السلوكية العديدة "(٨٥) فالحل من خلال منهج واحد ، او علم واحد ، سيكون حلا جزئياً ، ولن يكون مرضياً .

وهذا التكامل المنهجى من شأنه الحيلولة دون إهمال السياق الأوسع الذى يحدث فى إطاره السلوك السياسى . وعلى سبيل المثال فإن اعطاء الفرد صوته فى

---

(٨٢) Heinz Eulau. Op. cit. pp. 25-26

(٨٣) Ibid. p. 25

(٨٤) Idem.

(٨٥) Ibid. p. 26

الإنتخابات لا يمكن دراسته وتحليله بمعزل عن تجربته وطموحاته وولاءاته في الأسرة والطبقة الإجتماعية ، أو عن إرتباطاته بحزب سياسي ، أو بمطالب مهنته ، أو توقعاته ووسطه الثقافي ، وغيرها من عوامل شخصية وثقافية وإجتماعية لها تأثيراتها المحتملة ، وإن كانت من طبيعه ليست سياسية .(٨٦)

ويستطرد إيلو قائلا : " إن ما نسميه بالجوانب الإجتماعية والثقافية والشخصية تغزو كل السلوك ، بما في ذلك السلوك السياسي ... لهدف المعالجة والتحليل فإننا نفكر أن ما هو إجتماعي ليس سياسي ، وإن ما هو ثقافي ليس سياسي ، وإن ما هو شخصي ليس سياسي ، كتمييز تحليلي فحسب " .(٨٧)

إن دراسة السلوك السياسي تهتم بتصرفات ، وإتجاهات وتفضيلات وتوقعات الإنسان ، في السياقات السياسيه . ولا توجد مبررات قوية للإفتراض بأن السلوك الإنساني في السياسة يختلف بشكل اساسي عن سلوكه في السياقات الأخرى . فالأفراد الذين لا يشاركون في الحياة الإجتماعية لجماعتهم ، من غير المحتمل أن يشاركوا سياسياً أيضا .(٨٨)

وحتى إذا إختلفت مشكلات ونماذج السلوك السياسي بشكل شامل عن مشكلات ونماذج السلوك في السياقات الأخرى ، فإن الصياغات النظرية المرتبطة بالسلوك الإنساني ، من غير المرجح أن تظل في عزلة ، وفق مفهوم إيلو ، الذي يؤكد أن

---

(٨٦) هناك من يؤكد على مخاطر لهذا التحول الذي فرضته العلوم السلوكية ، خصوصاً علم الإجتماع على علم السياسة ، والذي اصبح في فترة معينة ، وفق هذا الرأي ، بمثابة علم إجتماع إلى حد كبير ، أنظر : Michael G. Roskin et al. Political Scienc Intrduction (Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice-Hall, (1988) p. 19

(٨٧) Heinz Eulau. Op. cit., p. 26

(٨٨) Ibid, pp 26-27

النظرية إذا ما أصبحت مثمرة فى سياق من السياقات ، فإنها سوف تؤدى ، إن عاجلاً أو آجلاً ، إلى إثراء البحث وإخصابه فى المجالات الأخرى .(٨٩)

ويتفق روبرت داهل مع مفاهيم هانز إيلو حول ضرورات التكامل المنهجى ، وأهميته . فأشار داهل إلى مساهمات علماء أمثال : لاسويل ، ودوره الرائد ، وليبست ، وسلطوية الطبقة العاملة فى كتابه الرجل السياسى ، والموند ، وإدورنو ، ومكلوسكى ، ولين ، وكانتريل وغيرهم من علماء تختلف تخصصاتهم وإنتماءاتهم ، لعلم إجتماعى أو آخر ، فمنهم علماء إجتماع ، وعلماء نفس ، وعلماء سياسة . لكن ثمة تجاهل للحواجز بين هذه العلوم ، وتجاوز للإختلافات بين التخصصات ، وإن لم يصل ذلك إلى حد الإلغاء الكامل للحواجز بين هذه العلوم والتخصصات والمناهج .(٩٠)

ويؤكد داهل لأهمية التأثيرات التى أفرزتها التوجهات السلوكية فى البحث السياسى ، وإن لم تكتمل بعد هذه التأثيرات ، ويمثل تحليل النظم خير مثال لذلك ، حيث معالجة الأفراد ، كبؤرة لإهتمام البحث : فالأفراد هم الذين يصوتون ، ويشاركون فى صور المشاركة الأخرى ، ويعبرون عن القيم والإتجاهات ... لكن الفرد لا يمثل نظاما سياسيا ، وتحليل التفضيلات الفردية لا يمكن أن يوفر تفسيراً كاملاً للقرارات الجماعية ، لذلك يؤكد داهل " نحن فى حاجة إلى فهم الميكانيزمات التى بواسطتها يتم تجميع القرارات الفردية وترابطها فى شكل قرارات جماعية " .(٩١)

---

(٨٩) Ibid. p. 27

(٩٠) Robert Dahl. " The Behavioral Approach in Political Science : Epitaph for a Monument to a Successful Protest " in : Howard Ball & Thomas P. Lauth, Jr. (eds.) Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis (Englewwod Cliffs, New Jersey : Prentic-Hall, Inc., 1971), p. 118.

(٩١) Idem.

ويعتقد ديفيد إيستون أن وجود مصطلحات جديدة يمثل نقطة تحول فى البحث السلوكى ، ويرتبط هذا بمطلبين اساسيين .(٩٢)

أولهما : مطلب لم يوجد من قبل ، يمثله ذلك الإهتمام ، والوعى الذاتى ، بالنظرية الأمبيريقية ، فى كل مستوياتها عموماً ، سواء على مستوى متوسط المدى ، أو على المستوى العام . ويمكن تلخيص هذا المطلب مبدئيا فى : " إفتراضات قابلة للاختبار " .

ثانيهما : وكجزء من هذا ، فإن العلوم الإجتماعية كان عليها أن تواجه مشكلات تحديد وحدات مستقرة للتحليل ، والتى يمكن أن تلعب دوراً محتملاً فى البحث الإجتماعى ، كالدور الذى لعبته " جزيئات المادة أو ذراتها " فى العلوم الطبيعية .

ولشار إيستون إلى مستويات للتكامل المنهجى بين العلوم الإجتماعية :

١ - مستوى العمل التطبيقى فى مجالات مشتركة للمشكلات الإجتماعية ككل ، بما يتطلبه ذلك من معرفة ومناهج وبيانات تستمد من مختلف العلوم الإجتماعية ، فوجدت فرق من الباحثين تعمل معاً ، فى المجالات السوسيولوجية والسيكلوجية والإقتصادية والسياسية وغيرها ، ليتحقق نوعاً واقعياً من التكامل بين هذه العلوم والمناهج .(٩٣)

٢ - تجاهل الباحثون فى مجال أو علم معين " الحوائط " التى تفصل بين هذه العلوم ، ليتعلموا طرق جمع البيانات من أى من مجالات المعرفة ، وبحث ما هو ملائم ومناسب ، دون حصر أنفسهم داخل علم أو مجال معين بذاته .

---

(٩٢) David Easton. " The Current Meaning of Behavioralism in Political Science " in Ibid., pp 100-101.

(٩٣) Ibid., P 101

٣ - وجد مستوى ثالث يعتمد على توليفه لعدد محدود من المجالات الإجتماعية ، فيكون التدريب في مجال علم معين ، في توجهاته ، ولكن من حيث النتيجة يجرى دمج إثنين أو أكثر من هذه العلوم الإجتماعية لدى نفس الباحث .

ويعتقد إيستون أن هذه المستويات الثلاث للتكامل المنهجي من شأنها خلق صورة ذاتية جديدة للعلوم الإجتماعية ، على الأقل بالنظر إلى الصلات فيما بينها ، ولكن أى من هذه المستويات أو المسارات لم تقود إلى أى توحيد للتوليف ، والتكامل ، والدمج بين هذه العلوم .(٩٤)

وهناك من يشير إلى تزايد تأثير الكثير من علماء الإجتماع بوجه خاص ، الأوروبيين ، والذين إنتقلوا من أوروبا إلى الولايات المتحدة ، في الثلاثينات ، فنقلوا معهم تأثيرات ماكس فيبر ، وماركس ، وباريتو ، وموسكا ، وغيرهم ، إلى علماء السياسة الأمريكيين ، الذين إضطلعوا بدور رائد في حركة تطوّر علم السياسة المعاصر .(٩٥)

---

(٩٤) Ibid, 101-102

(٩٥) Robert Dahl. Op. cit, pp. 109-110

ورغم اهمية الجهود التى يبذلها علماء السياسه، فان الصعوبات التى تواجه الباحثين، وغموض كثير من المفاهيم (٨٢)، والمشكلات التى يصادفها البحث السياسى (٨٣)، ما زالت تتحدى محاولات التطوير وبناء علم السياسه الحديث .

---

(٩٦) راجع مثلا:

R.Chilcote. Theories of Comparative Politics-The search for a Paradigm (Boulder, Colorado, Westview Press, Inc., 1981) pp. 16-17.

(٩٧) انظر :

R.T. Holt & J.E. Turner. The Methodology of Comparative Research. in: Robert T.Holt & John E. Turner (eds.) op.cit., p.20.

* خاتمـــه :

السلطه السياسيه ظاهره عرفتها المجتمعات البشريه منذ نشأة الدوله، فهى اساس قيام الدوله، والمجتمع المعاصر، لكنها اصبحت تحتل اهميه متزايده فى ضوء التطورات التى شهدها هذا المجتمع، وفى ضوء النظره المعاصره لعلم السياسه.

وقد تحول علم السياسه من الاهتمام والتركيز على الدوله، وما يرتبط بها من اشكال وتطور، ونظم دستوريه وقانونيه، فى اطار المناهج التقليديه التى ارتبط بها علم السياسه منذ القدم. الى الاهتمام والتركيز على موضوع السلطه السياسيه، فى اطار المناهج الحديثه التى تبلورت مع التطور المنهجى لعلم السياسه تحت تاثير الثوره المنهجيه، التى احدثتها العلوم السلوكيه، خصوصا علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الانثربولوجيا.

فاصبحت السلطه هى موضوع علم السياسه، وبؤرة اهتمامه، واستخدمت المفاهيم والمناهج والادوات حديثة العهد فى علم السياسه، كنظريات صنع القرار، والمنهج البنائى الوظيفى، ونظرية النظم، ونظريات الاتصال، والتنشئة وغيرها لدراسة ظاهرة السلطه وما يرتبط بها من مجالات وفروع.

وقد حاولت الدراسه ابراز اهميه السلطه، ومركزيتها فى المجتمع الحديث، الامر الذى يؤكد ضرورة دراستها، وبذل مزيد من الجهد فى سبيل توضيح ابعادها، وما يمكن ان تقوم به فى ضوء المفاهيم الجديده، والنظره الجديده الى السلطه السياسيه، والى علم السياسه فى تطوره المعاصر.